



الصندوق الدولي للتنمية الزراعية المجلس التنفيذي - الدورة الخامسة والثمانون

روما، 6 - 8 سبتمبر/أيلول 2005

تقرير عن الدورتين الثانية والثالثة لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السابع لموارد الصندوق

- 1 - فيما يلي تقرير مرحلي عن الدورتين الثانية والثالثة لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السابع لموارد الصندوق. عقدت الدورة الثانية لهيئة المشاورات في الفترة 21-22 أبريل/نيسان 2005، عقب الدورة الرابعة والثمانين للمجلس التنفيذي مباشرة؛ وعقدت الدورة الثالثة في الفترة 5 - 7 يوليو/تموز 2005 في روما أيضاً.
- 2 - قدمت حكومة قطر، في أثناء الدورة الثانية، دعوة كريمة لاستضافة الدورة الرابعة لهيئة المشاورات في الدوحة، يومي 1 و2 أكتوبر/تشرين الأول 2005.
- 3 - بدأت أعمال الدورة الثانية باستعراض الوثيقة المعنونة "معالم الطريق" (الوثيقة REPL.VII/2/R.2) التي قوبلت، في ضوء استنتاجات التقييم الخارجي المستقل، بترحيب كبير باعتبارها وثيقة معلومات أساسية للدورة تعكس مداولاتها بصورة شاملة. وانبثق توافق في الآراء بشأن القضايا التي تحتاج إلى مزيد من البحث لتشكّل أساساً للموجز الأول لمسودة تقرير هيئة المشاورات لعرضه على الدورة الثالثة.
- 4 - ونظرت الهيئة أيضاً في إطار إدارة الأصول والخصوم على نحو ما هو معروض في الوثيقة REPL.VII/2/R.3، التي اقترحت إعادة النظر في تعريف الموارد المتاحة لعقد الالتزامات، على أن يكون مفهوماً أن المجلس التنفيذي سيقوم برصد استخدام الموارد. وكان الاقتراح بمثابة طريق يمكن أن يسلكه الصندوق لاستخدام الموارد على أمثل وجه عبر إدراج المساهمات المطلوبة وجانب من القروض المستحقة باعتبارها جزءاً من الموارد المتاحة لعقد الالتزامات. واستند هذا الاقتراح إلى السجل الجيد لتسديد مدفوعات وثائق المساهمات والقروض على مدى

28 سنة. وقد طلبت الهيئة تقديم تفاصيل إضافية عن التصورات المالية المقترحة وعن الافتراضات ذات الصلة إلى دورتها الثالثة.

5 - نجم عن الدورة الثانية ملاحظات قيّمة وبناءة كثيرة وأبدت التزاماً قوياً جداً بإزاء الصندوق وأهدافه. ولقد انعكس هذا الالتزام في التصميم على التوصل إلى اتفاق حسن التوقيت بشأن التجديد السابع مما يتيح للصندوق أن يكون أكثر فعالية وأفضل تجهيزاً لتلبية احتياجات الملايين من فقراء الريف الذين يعتمدون عليه لمنحهم الفرصة لتحسين إنتاجيتهم ودخلهم، ومن ثم الإفلات من ربقة الفقر.

6 - بناء على مداوات الدورة وبعد التشاور مع منسقي القوائم، حددت القضايا التي سنتناقشها الدورات اللاحقة وأدرجت في الوثيقة 2/REPL.VII/C.R.P. (انظر الملحق).

7 - وفي الدورة الثالثة أعربت هيئة المشاورات عن تعاطفها الحار مع الضحايا وأسره، وقدمت أحر تعازيها إلى حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بعد الأحداث المأساوية التي وقعت في لندن في 7 يوليو/تموز 2005.

8 - بدأت الدورة الثالثة مداولاتها بحلقة دراسية حول إطار إدارة الأصول والخصوم، وفرت معلومات إضافية وأكثر تفصيلاً عن اقتراح إعادة النظر في تعريف الموارد المتاحة لعقد الالتزامات، بهدف التمكين من زيادة فعالية استخدام الموارد المالية للصندوق في تعزيز جهود التنمية. وأيدت هيئة المشاورات بوجه عام اتجاه الاقتراح إلى استخدام الموارد المالية للصندوق بكفاءة. ومن المتصور أن يشكل القرار النهائي بشأن تعريف الموارد المتاحة لعقد الالتزامات جزءاً من تقرير هيئة المشاورات، وأن يتم وضع سياسة للسيولة في الصندوق أثناء فترة التجديد السابع للموارد.

9 - ونظرت هيئة المشاورات في تقريرين ذوي صلة، هما: الحد من الفقر الريفي: دور الصندوق وتركيزه، والهيكل العام للنموذج التشغيلي للصندوق ومكوناته. وبنيت الوثيقتان على أساس توصيات التقييم الخارجي المستقل للصندوق، ورد الإدارة على التقييم الخارجي المستقل، ومعالم الطريق. وأثنت هيئة المشاورات على الوضوح الذي اتسمت به طريقة عرض هذين التقريرين.

10 - تناول التقرير الأول الحد من الفقر: دور الصندوق وتركيزه، وبيّن دور المنظمة ومحو تركيزها في تمكين فقراء الريف من زيادة الإنتاجية والدخل والأمن الغذائي. وأعربت هيئة المشاورات عن تأييدها لنهج الصندوق المتجه من الأسفل إلى الأعلى/القائم على المشاركة في التنمية؛ والعمل مع منظمات الفقراء على مستوى المجتمع المحلي، مع التشديد على المجازفة، والابتكار، وتكوين الشراكات لتكرار الأنشطة وتوسيعها. ودار حوار بناء حول عدد من المسائل، تم خلاله تسليط الضوء على الحاجة إلى إبراز الميزة النسبية للصندوق، وتوخي مزيد من الدقة في تحديد المجموعة التي يستهدفها الصندوق، على أن يمثل الفقر في حدود دولار واحد يومياً المستوى المرجعي المعترف به، وأن تراعى في الوقت ذاته أوجه التفاوت في السياقات المحلية. وأبدى تأييداً للصندوق للمساعدة على تكرار وتوسيع تجربته ونتائجها التشغيلية من خلال زيادة فعالية إدارة المعرفة وإجراء حوار حول السياسات الاستراتيجية المختارة المستوحاة من المشروعات الناجحة أو المطلوبة لها على المستويات المحلية والوطنية والعالمية. وفي ضوء تلك

المناقشة، وافقت هيئة المشاورات على دمج المسائل المرتبطة بدور الصندوق وتركيزه في مسودة تقرير هيئة المشاورات التي ستعرض على دورة الهيئة التي ستعقد في أكتوبر/تشرين الأول.

11 - وكان التقرير الثاني عن الهيكل العام للنموذج التشغيلي ومكوناته. ويعكس النموذج التشغيلي التزاماً بتحقيق نتائج قابلة للقياس وأثر مستدام على المجموعة المستهدفة من خلال ملكية البلد وفي إطار وثائق استراتيجيات الحد من الفقر، والأطر الاستراتيجية الأخرى. وإذ أُخِذَت في الحسبان التعليقات التي أُبديت أثناء الدورة، وُضعت تفاصيل هذا الإطار في خطة العمل. وعلى الرغم من الاعتراف بأن العمل ما زال جارياً في وضع النموذج التشغيلي، أثنت هيئة المشاورات على عناصره الرئيسية، بما في ذلك نهج البرامج القطرية. وفي الوقت نفسه، اقترحت هيئة المشاورات تعزيز النموذج من خلال توضيح آليات ضمان الجودة، ومؤشرات القياس، والصلة بتنفيذ سياسات الموارد البشرية. وناقشت الهيئة رفع مستوى الحضور القطري والإشراف المباشر، ولاحظت أهميتهما لتنفيذ هذه الطرائق الجديدة.

12 - على أنه أعربَ عن مخاوف من أن يكون تنفيذ نموذج تشغيلي بهذا الحجم خلال التجديد السابع للموارد مفرطاً في الطموح، وقيل إن من الأكثر ملاءمةً تطبيق نهج تدريجي على أساس تقديرات واقعية للتكاليف والموارد المطلوبة، وتحديد وفورات محتملة يمكن استخدامها للمساعدة في تمويلها.

13 - وناقشت هيئة المشاورات بعد ذلك مسألة التوزيع الجغرافي لموظفي الصندوق والتوازن بين الجنسين والبرنامج المعزز للموظفين المهنيين المزمالمين. وأُثِنِي على جهود الصندوق الرامية إلى تحقيق التوازن بين الجنسين في ملاك الموظفين. ولوحظ أن النسبة بين موظفي البلدان الأعضاء وغير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أكثر توازناً منها في المنظمات الشقيقة الموجودة في روما. ومع ذلك أيدت هيئة المشاورات التزام الإدارة بجهود تعيين الاستباقية الرامية إلى زيادة تعزيز هذا التوازن. ويبلغ الاختلال الصارخ للتوازن أعلى درجاته في البرنامج المعزز للموظفين المهنيين المزمالمين، الذي يقتصر تعيين أعضائه حالياً على بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي تمول تكاليف مشاركتهم. وكان هناك توافق عام في الآراء بشأن ضرورة معالجة هذا الوضع من خلال إما إلغاء البرنامج الحالي أو تحسينه لكي يساعد الصندوق على تعيين الموظفين المهنيين الشباب من البلدان الأعضاء وغير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وأعرب بعض الأعضاء عن تفضيلهم برنامجاً مختلفاً تماماً يتسم بالشفافية وروح المنافسة ويكون مفتوحاً أمام المهنيين الشباب من ذوي المهارات المطلوبة التي تلبى احتياجات المؤسسة. وتفاوتت وجهات النظر بشأن الطرائق الملائمة للبرنامج المعزز وحجم هذا البرنامج واسمه وتمويله على وجه الخصوص. وسيتم إعداد اقتراح ملموس وموجز يأخذ في الحسبان تعليقات هيئة المشاورات وشواغلها وتوصياتها وسيُعرض على الدورة الرابعة في أكتوبر/تشرين الأول.

14 - وفيما يخص المنح والقدرة على تحمل الديون، أعربت هيئة المشاورات عن تقديرها لما اتسم به التقرير من وضوح وما تضمنه من معلومات عن مبادرات المؤسسة الدولية للتنمية، وصندوق التنمية الآسيوي، وصندوق التنمية الأفريقي عن هذه القضايا. وقُدِّمَ عدد من التعليقات القيمة بشأن الجدوى والفوائد التي تعود من اعتماد الصندوق نهجاً مشابهاً. وبناءً على هذه التعليقات، سيجري إعداد وثيقة تتناول هذه المسألة لعرضها في أكتوبر/تشرين الأول.

15 - حث بعض الوفود الصندوق على مواصلة جهوده الرامية إلى الوصول إلى الموارد الأساسية الخاصة بحساب أمانة مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون الذي يديره البنك الدولي. ومن المتوقع مناقشة هذه المسألة في الاجتماع التقني لحساب أمانة مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون الذي سيعقد في موعد لاحق من هذا العام، وسوف يُقدّم تقرير عن النتائج إلى هيئة المشاورات.

16 - ونتيجة لاتفاق تم التوصل إليه بين القوائم الثلاث، جرت مناقشة بند جدول الأعمال المتعلق بحقوق تصويت الأعضاء وعضوية المجلس التنفيذي في اجتماع مشترك لأعضاء القوائم الثلاث برئاسة منسق القائمة ألف. وعرضت القائمتان باء وجيم اقتراحهما المشترك بشأن مراجعة نظام التصويت وزيادة عضوية المجلس التنفيذي، ودارت بعد ذلك مناقشة تم خلالها توضيح تفاصيل الاقتراح وعواقبه ودوافعه. وأبدى بعض أعضاء القائمة ألف ردود أفعال شخصية وغير رسمية إزاء الاقتراح، لأن الدول الأعضاء في القائمة ألف كانت في حاجة إلى طلب تعليمات من عواصمها قبل تقديم رد رسمي. وبموجب الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين القوائم، أُدرج هذا البند في جدول أعمال الدورة الرابعة، على أن يبحث منسقو القوائم طرائق النظر فيه. وطلبت القائمتان باء وجيم الإطلاع على تعليقات الدول الأعضاء في القائمة ألف مفضلة أن يتم ذلك قبل انعقاد دورة أكتوبر/تشرين الأول.

17 - واستعرضت هيئة المشاورات مسودة موجز لتقرير هيئة المشاورات، وأبدى الأعضاء كثيراً من التعليقات البناءة عليها. وستعكس تلك التعليقات في مسودة التقرير المنقحة التي ستعرض على دورة أكتوبر/تشرين الأول.

18 - أكد مندوب دولة قطر مجدداً التزام حكومة بلاده باستضافة الدورة الرابعة لهيئة المشاورات التي ستعقد في أكتوبر/تشرين الأول 2005. وأعربت الهيئة عن بالغ تقديرها للعرض المقدم من حكومة دولة قطر بشأن كفالة نجاح دورة هيئة المشاورات التي ستعقد في الدوحة، ونوّهت بأن دولة قطر ستوفر الدعم اللوجستي وستغطي نفقات الأمانة المرتبطة بعقد الدورة خارج المقر. وقدم مندوب دولة قطر تأكيدات بأنه سيتم استطلاع إمكانية تخفيض تكاليف إقامة جميع المشاركين، وسداد كامل تكاليف مشاركة الأعضاء من البلدان النامية. وكانت المفاوضات مع حكومة دولة قطر جارية في وقت إرسال هذه الوثيقة، وستقدم أحدث المعلومات بصورة شفوية أثناء الدورة.

19 - لاحظت هيئة المشاورات أن البند الأول من جدول أعمال الدورة الرابعة هو مستوى تجديد الموارد لأن ذلك في صميم عمل هيئة المشاورات. واقترح أن يكون مبلغ 800 مليون دولار أمريكي هو المستوى المنشود للتجديد السابع. ويتوقع أن تصدر إعلانات تعهدات للتجديد السابع للموارد في الدوحة لكي يتسنى لهيئة المشاورات الانتهاء من عملها وفقاً للجدول الزمني المنفق عليه، أي بحلول ديسمبر/كانون الأول 2005.

ملحق



الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السابع لموارد الصندوق - الدورة الثانية

روما، 21-22 أبريل/نيسان 2005

قائمة القضايا المنبثقة عن

الدورة الثانية لهيئة المشاورات الخاصة

بالتجديد السابع لموارد الصندوق

ألف - القضايا المطروحة على الهيئة في دورة يوليو/تموز

- 1- دور الصندوق، ومهمته، وتركيزه، واستهدافه
- 2- الهيكل الشامل للنموذج التشغيلي وعناصره (بما في ذلك إدارة المعارف، وحوار السياسات، والشراكة والابتكار، والتنسيق والتعاون، والإشراف، والحضور الميداني، وضمان الجودة)
- 3- إدارة الموارد البشرية، وتعزيز برنامج الموظفين المهنيين المزمعين، وسياسة التعيين
- 4- المنح والقدرة على تحمل الديون (مذكرة معلومات)
- 5- مشروع مخطط تقرير هيئة المشاورات
- 6- إدارة الأصول والخصوم (الموارد المتاحة لعقد الالتزامات) (ستعقد ندوة تدارسية أيضاً لمدة نصف يوم وذلك قبل دورة الهيئة)
- 7- حقوق تصويت الأعضاء وعضوية المجلس التنفيذي* (ستعد الأمانة مذكرة معلومات أساسية مستندة إلى الوقائع)

باء - القضايا المطروحة على الهيئة في دورة أكتوبر/تشرين الأول

- 1- مستوى التجديد (بما في ذلك مسائل مبادرة ديون البلدان الفقيرة)
- 2- سياسة المنح في الصندوق (القدرة على تحمل الديون، الدول الضعيفة)
- 3- دور المجلس التنفيذي (تعزيز الدور الإشرافي للمجلس بالنسبة للفعالية الإنمائية)
- 4- إدارة المخاطر (الضوابط المالية، والائتمانية، والداخلية)
- 5- سياسة نشر الوثائق
- 6- خطة العمل الخاصة بالتجديد كجزء من تقرير هيئة المشاورات

* سيتم تحديد أشكال مناقشة هذا البند بالتعاون مع منسقي القوائم والأصدقاء.



مذكرة معلومات لهيئة المشاورات

القضايا المقرر طرحها أمام المجلس التنفيذي في دورة سبتمبر/أيلول

- 1 - خطة العمل المتعلقة بما تتخذه الإدارة من تدابير استجابة لاستنتاجات التقييم الخارجي المستقل
- 2 - استعراض نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء
- 3 - استعراض سياسة المنح التي اعتمدها المجلس التنفيذي في دورة ديسمبر/كانون الأول عام 2003
- 4 - استعراض مكتب التقييم للبرنامج التجريبي للإشراف المباشر
- 5 - سياسة الصندوق إزاء الدول الضعيفة (مزمعة)
- 6 - سياسة مكافحة الفساد في الصندوق

